

تجمعه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك، وأن الحريري هو المحرك الفعلي للمعارضة اللبنانية وأن باقي شخصيات المعارضة ليسوا أكثر من مراقبين له!!، أما قوى المعارضة فقد ركزت على ضرورة سحب سوريا قواتها من لبنان وكف يد المخابرات السورية عن التدخل في الشأن السياسي اللبناني، ووجهت اتهامات للحكومة بأنها باتت «دمية في يد سوريا».

ثانياً: هل اغتيال الحريري قبل الانتخابات التي كان متوقفاً أن تكتسح فيها قائمة الحريري مقاعد بيروت وصيدا على الأقل؟ فالخلاف كان شديداً بين الحريري والحكومة التي سبق أن اتهمها باستهدافه في الانتخابات التشريعية المقبلة عن طريق تقسيم العاصمة بيروت إلى ثلاث دوائر يغلب عليها الطابع الطائفي، بهدف تمزيق كتلته التي تسيطر حالياً على كل مقاعد بيروت. وسبق لوزير الداخلية اللبنانية سليمان فرنجيه أن أدلى بتصريح قال فيه: «إن تقسيم بيروت جاء على قاعدة أن للرئيس الحريري حصته إذا كنا نتحدث سنياً، هناك حصة الشيعة والأمن وجزء من السنة، وهناك حصة المسيحيين» كما أنه هدد المسيحيين في حالة التحالف مع الحريري، قائلاً: «إن الدولة ستعيد خلط الأوراق في بيروت».

ثالثاً: هل قتل الحريري على يد جهاز مخابرات أجنبي أراد تأجيج المشاعر المحلية والإقليمية والدولية المستعدة لذلك من خلال المطالبة بالتطبيق الفوري للقرار ١٥٥٩، ومن ثم إحراج سوريا بقوة وإجبارها على سحب قواتها فوراً من لبنان، وإتمام عملية نزع أسلحة الجماعات الفلسطينية وحزب الله؟ وفي هذا الصدد أقول إن هناك جهات عديدة بانرت بتوجيه أصابع الاتهام لسوريا، وتحرك مجلس الأمن الدولي سريعاً وأصدر بياناً رئاسياً ندد فيه باغتيال الحريري وطالب من جديد بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، ودعا كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعداد تقرير عاجل عن ملابسات الحادث، وهي خطوة ستكون لها توابع غير محددة المعالم حالياً ولكنها تصب في خانة زيادة الضغوط على سوريا، ومن ثم قد يكون كل ذلك مقدمة لتدخل عسكري خارجي ربما يتجاوز حدود لبنان الجغرافية.

وهنا أتساءل: أليست هناك قوى إقليمية ودولية من مصلحتها حشر سوريا وتعرضها لضغوط داخل لبنان لكي تفتح الطريق أمام قبول تدخل دولي، وإعادة خلط الأوراق في المنطقة وربما التخطيط لجر لبنان من جديد إلى اقتتال أهلي يصرف الأنظار عن مطالب عادلة باستحقاقات مشروعة؟

رابعاً: ماهي الأسباب وراء التصريحات الانفعالية الكبيرة لكل من كوندوليزا رايس ووليم بيرنيز بضرورة الانسحاب الفوري لسوريا من لبنان غداة يوم الحادث، ثم من رامسفيلد أمام الكونجرس باتهامه المطلق لسوريا بأنها دولة غير متعاونة مع المجتمع الدولي، وكأنه يمهد الرأي العام الأمريكي لعمل ما ضدها؟ كل ذلك بالرغم من أن التحقيقات الجدية في الجريمة لم تبدأ بعد.

إن ما أود تأكيده هنا أنه من المبكر جداً توجيه الاتهام إلى جهة محددة أو طرف بعينه، فالاحتمالات كثيرة ومتعددة بتعدد المستفيدين من غياب الحريري شخصياً أو تداعيات الاغتيال بهذه الطريقة الوحشية سواء كان ذلك لاعتبارات داخلية أو إقليمية ودولية.

ولكل ذلك يبدو أن أي تسرع بتوجيه أصابع الاتهام إلى جهة محددة قبل استكمال التحقيقات وإعلان النتائج، هو محاولة لاستثمار تداعيات اغتيال الحريري لمصالح خاصة، ومحاولة للقفز فوق الحقائق التي ينبغي الحرص عليها بمواصلة التحقيق من خلال تعاون لبناني مع لجنة دولية حيادية تنتمي لبلدان غير متورطة في حسابات المعادلة اللبنانية، فالهدف الأول يجب أن يكون هو الوصول إلى الجناة ومحاسبتهم بكل قوة وشدة لاجتثاث أعمال الإجرام والإرهاب، وعدم التسامح مع المتورطين في هذا العمل سواء كانوا دولاً أو تنظيمات.

وفي جميع الأحوال تبدو الأولوية الأولى لنا جميعاً هي أمن لبنان وتماسكه الداخلي، ومن هنا أدعو كل الفرقاء في لبنان إلى التخلي بروح وطنية موضوعية وانتظار إعلان النتائج التي يمكن أن تشارك في الوصول إليها جهات دولية حيادية، فالموكّد أن العصف بأمن لبنان واستقراره لن يصب في مصلحة أي فريق، وإنما سيدفع الجميع ثمناً باهظاً في المقابل وتكفي خبرة الاقتتال الأهلي اللبناني التي استمرت سبعة عشر عاماً وأنهزم فيها الجميع. وتبقى بعد ذلك كلمة أخيرة أوجهها إلى روح الشهيد رفيق الحريري داعياً الله أن يتغمده بالرحمة والمغفرة، وأن يلهم أهله وكل من أحبوه الصبر والسلوان، فلقد كان رمزاً وطنياً مخلصاً وتبع عطاء دائم، وهب حياته في خدمة وطنه ووحدة لبنان وأمتة العربية.

بقلم: إبراهيم نافع

من وراء اغتيال الحريري.. وما هي أولويات لبنان الآن؟

اغتيال الإرهاب الأسود في جريمة بشعة رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق يوم الإثنين الماضي، وقد جرت عملية الاغتيال المدبرة بإحكام بتفجير ٢٥٠ كيلو جراماً من المتفجرات، وخرج مئات الآلاف من أبناء شعب لبنان لتشييع جثمان الفقيد في جنازة شعبية مهيبه كانت - في حد ذاتها - شاهداً على حجم شعبية الرجل لدى كل طوائف الشعب اللبناني ومناطقه الجغرافية.

ونحن جميعاً نستنكر وندين هذه الجريمة الإرهابية التي راح ضحيتها الحريري وعدد من مرافقيه، لاعتبارات عديدة منها: أن هذا الرمز الوطني اللبناني اغتيل في عمل إرهابي خطير، وأن هذه الجريمة تهدد بتفجر الوضع ليس في لبنان فقط، ولكن في منطقة الشرق الأوسط كلها، كما أن من يعرف الرجل، لبنانياً وعربياً ودولياً، يعلم تماماً أنه لم يكن داعية حرب أو صراع، بل كان رجل اقتصاد وسياسة واعتدال من طراز نادر. فلقد أنشأ شبكة من المؤسسات الخيرية لمساعدة المحتاجين من أبناء الشعب اللبناني في مختلف المجالات، حيث أقام في عام ١٩٧٩ المعهد الإسلامي للدراسات العليا في مسقط رأسه بمدينة صيدا، وفي العام نفسه أنشأ مؤسسة الحريري للثقافة والتعليم العالي التي تسد نفقات وتكاليف التعليم والدراسة لآلاف الطلبة اللبنانيين في الجامعات اللبنانية والأوروبية والأمريكية، وقد تولت حتى الآن الإنفاق على تعليم أكثر من ٤٢ ألف لبناني.

لقد لعب رفيق الحريري دوراً بارزاً في الوصول إلى اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٨٩، ونهض باقتصاد لبنان المدمر بعد أن تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٢، وتمكن بعد أيام من تقلده المنصب من رفع قيمة العملة اللبنانية بنحو ١٥٪، ووصل بمعدل النمو إلى ٨٪ عام ١٩٩٤. وتمكن من خفض معدل التضخم من ١٣١٪ إلى ٢٩٪. كما أعاد الرجل إعمار منطقة وسط بيروت، وقطع خطوات عديدة على طريق استعادة لبنان دوره الاقتصادي في المنطقة، وحتى عندما اختلف مع الرئيس إميل لحود، اتبع مسلكاً هادئاً في التعبير عن معارضته، والتمس بالقواعد الديمقراطية في مسعاه للعودة إلى السلطة عن طريق الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في مايو المقبل. ويكفي أن أشير إلى أن بورصة بيروت قد هبطت بنسبة ٤٪ بمجرد إعلان نيا اغتياله.

إنني أستدعي كل تلك وأنا أحاول الإجابة عن السؤال الخاص بهوية الجهة التي دبرت الجريمة ونفذتها، ومما يزيد من صعوبة الإجابة عن هذا السؤال هو أن المستفيدين من غياب الحريري كثيرون أيضاً، وبالتالي فإن أي محال يضع مجمل هذه الاعتبارات أمامه سوف يصاب بحيرة شديدة ويجد صعوبة كبيرة في توجيه أصابع الاتهام إلى جهة ما، وسوف يسأل نفسه الأسئلة التالية:

أولاً: هل قتل الحريري لاعتبارات داخلية كما أعلنت المعارضة اللبنانية؟.. فالخلاف كان متاجراً بين جبهة النظام التي يطلق عليها «الموالاة» وبين قوى المعارضة اللبنانية التي انضم إليها الحريري دون قصد بعد استقالته في أكتوبر الماضي، فلقد اتهمت جبهة الموالاة المعارضة بالسعي إلى نسف اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، واستبداله بالقرار ١٥٥٩ الذي يطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان ونزع أسلحة المنظمات الفلسطينية في المخيمات ونزع سلاح حزب الله. وهناك اتهامات وجهت للحريري بأنه كان وراء صدور هذا القرار من خلال علاقة الصداقة التي